السياسة القطنية المستديرة للحكومة

عند ماتلقت دعوتكم الكرمة للاشترك معكم في البحث في السياسة الزراعية فكرت في ضرورة الرجوع إلى السياسة القطنية المستديرة للحكومة ومناقشتها من وجهها الزراعي.

وحضراتكم تعلمن أنه لما كان القطن هو المحمول الرئيسي لمصر وجهت حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك علاتها إلى اقرار سياسة قطنية مستدامة وقد قام حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل وزارة المالية ببحث ما يجب أن ترمي إليه سياسة تجري البلاد على وجهها تحت إشراف الحكومة وطبقاً لأرشاداتها ووضع مذكرة عن نتيجة أعماله قدمت إلى مجلس الوزراء تصدق عليها وأصبحت هي السياسة القطنية المستدامة للدولة.

وتتخص هذه السياسة من وجهة الزراعية فيها يأتي:

أولاً — العمل على وفرة الأنتاج بتحسين وسائل الزراعة والتمديد وأتماء البذور.

ثانياً — مواصلة الجهود لتحقيقها بالنفقات الزراعية.

ثالثاً — أنتاج أوفر كمية من الأقطان ذات الاستعمال السائد.

هي الطريقة الوحيدة لمواجهة المنافسة العالمية المتزايدة.

رابعاً — تحسين زراعة السكاليد يس رفع الأجراء مؤقتاً لثلاثة أربع سنوات.

(1) بحث فيها جميل حضرة الأستاذ عبد الرحمن افندي مري رئيس قسم الإحصاء وزارة الزراعة، تقدم لمجمعاً خريجي مدرسة الزراعة عند دراستهم لتحالل الزراعية العامة في أغسطس الماضي.
والآن وقد بدت لنا ضرورة الحاجة إلى بحث الأنتاج الزراعي من حيثين وهما وفرة الأنتاج وتفكيك تكاليفه فأرى أريد أن أقول بأن التأزرق الحرج الذي وصلنا إليه بسبب تدهور أسعار القطن قد أثيرنا إلى القول بضرورة زيادة غلة الفدان لعل في هذه الزيادة ما يعوضنا فرق الأسعار ولكن هيهات أن يؤدي جيدا إلى هذه الغاية وهو ما يجب أن نتناول به للتحول بتفكرنا إلى ناحية أخرى تقريبا مما نريد.

لقد أصبحت نظرية زيادة الأنتاج هي الطرافة الجديدة لدى الكتاب الاقتصاديين والآشيرة العذبة التي يغبني بها كل من تكلم عن الضائقة المالية ولم تقابل أيه نظرية بما قويت به نظرية زيادة الأنتاج حتى أصبحت في رأس قائمة الاقتراحات التي تقول بها كل هيئة زراعية أو لجنة مالية وأصبح يجلبها بها كل من تحدث عن شؤوننا الزراعية وكية المحسوب ومتوسط غلة الفدان.

فلنفرض أنه قد تسرب الوصول بالأنتاج الزراعي فينا يختص بالقطن إلى أعلى فقهه فلن نصل به إلى أكثر مما كان عليه في العشر سنوات الواقعة بين 1896 و1905 و1906 وقت أن كانت المساحة القطنية بحيث يسهل تفويتها حقها من العناد وحيث كانت الأراضي المزروعة قوية قربة المعبد بزراعة القطن ولم يكن لدودة اللوز وغيرها من الآفات أثر يذكر في القطر.

لقد كان متوسط محسوب الفدان للعشر سنوات المذكورة 80 و 80 و 80 فنطياراً أي زيادة 32 رطالا فقط عن متوسطه في سنة 1939 (حيث كان المتوسط 36 و 36 و 36 فنطياراً) ومن هذه الزيادة بل ضعفها لا يمكن أن يمثا علينا ما سنتكسبده من بذل لباغ هذه النتيجة.
لقد تغلبتنا كثيراً فيما يمكن أن نصل إليه من زيادة الأنتاج في القطن.
والواقع أن الغلطات التي يرتكبها الزراع لا تتجاوز الخسارة بسببها أكثر من
ربع قنطار في المجموع كما أت أصلاح طرق الصرف في المناطق المحتاجة
لذلك وتحسين وسائل الري وما نستطيده في سبيل مقاومة الآفات وأدخال
الآلات الزراعية الحديثة وغير ذلك من الأصلاح العام لن ينتج لنا زيادة
عن ربع قنطار آخر في الفدان.
نعلم قد يؤدي تحسين الصرف في منطقة معينة إلى مضاعفة محصول
الفدان فيها وقد تؤدي وفرة المياه وانتشار الري في المواعيد المناسبة إلى زيادة
قنطارين في الفدان وقد يكون التبكر بالزراعة سبباً لثل هذه الزيادة في عام
من الأعوام كل هذا صحيح ولكنه في مجموعه لن يوضحنا بالقدر الذي يتوقعه
الجمهور من زيادة الأنتاج.
ان الخبراء تأكد اعتقادنا بأن معظم الزراع قد أجادوا زراعة القطن بما
لا يزيد عليه وغير خاف أن ظروفًا خاصة تلقيها بعضهم إلى التقيد مع
عامهم به.
وليس من شك في أن الأنتاج قد بلغ أقصى حدوده لدى الكثيرةين
من الزراع كبيراً وصغاراً (ودذلك في نقص القطن) لأن سعر القطن في
السنوات الماضية عمّ القالب المصري وجب العناية بكافة العمليات الزراعية
من حرب وري وتسديد في الوقت الذي كان من القنطار فيه يوازي أيراد
فدان في الوقت الخاضر.
ان مصلحة كصلابة الأملاك الأميرية قد توافرت لديها كل الأسباب
المؤدية إلى بلوغ أقصى الأنتاج بحيث أصبح من المتعسر عليها الآن الوصول إلى زيادة عشرة أرطال فقط في الفدان.

كذلك الحال في مزارع حفرة صاحب الحلالة الملك فقد بلغت درجة من العناية ليس بمثله زيادة مسترز يقف على ذلك الكثيرين من كبار الزراع وصغارهم ودونكم مثلا آخر تجدون في مزرعة الجبهة التابعة لوزارة الزراعة والتي يشترك في ادارتها والنهوض بها كثير من الرؤوس المفكره والأقسام المتعددة في وزارة الزراعة فقد بلغت في انتاجها أقصى حد يمكن أن تنتجه الأرض من خيراتها ومع ذلك فالفرق بين محصول هذه المزارع ومحصول ما يأملها من الحقول التي يفتحها عامة الزراع لا يتجاوز ربع قنطار في المجموع فاليتنظرون من الارشدات والمصالح معاوضة المحصول ليسوا على حق فيها يتضهرون. وكلما نزهو هو أن نصل إلى إيجاد أصناف جديدة يكون من مميزاتها إعطاء محصول أوفر من محصول الأصناف الحالية ولكن هذا لا يزال في عالم الغيب.

للنتائج الزراعية لكل محصول نهاية هي أربعة النهايات إذا أدخلنا في حسابنا نفقات الانتاج وقد نتمكن من تجاوز هذه النهاية بعد صرف ما يعتقد من الانتهاء فلا تكون هذه النهاية من الانتهاء مريحة وهو ما لا يقصد عليه أحد بالتغطية والسياسة الفقيره للحكومة حينها تكاملت عن ضرورة وفترة الانتاج تكاملت أيضا عن ضرورة تخفيف نفقات الانتهاء مما ستنزله بالكلام فيها بعد.

لقد عنينا إزالة الفتق في الماضي بدرجة أحملنا بها العناية بباقي المحاصيل وكان لنا شبه وفطر في ذلك أما الآن وقد بلغ سعر القطن ما بلغ فلا مناص لنا
من النظير إلى الانتجاج من جهة الصحة أتى الحصول على أوفر ما يمكن
الحصول عليه من الربح من زراعة الفدان بقطع النظر عن نوع الغلة بل
قطع النظر عن متوسط غلة الفدان ذاته.

ومن المفيد أن أذكر لكم أن متوسط محصول الفدان من القطن
في أمريكا يبلغ 26 و2 قنطارا ونسبة المزرعة فيها إلى مساحة القطن في العالم
6 و75% وفي الهند التي تزرع 3 و2 قنطارا و32 إلى متوسط القدوان فيها يبلغ
49 و2 قنطارا وهي تزرع 2 و23%. أما مصر التي تزرع من القطن ما يعادل 4 و6٪ من محصول العالم
فإن متوسط محصول الفدان فيها يبلغ 26 و4 قنطارا (وهذه البيانات عن
احصائيات سنة 1929) ولم أذكر بأي المالك لأن المزرعة لك كل منها تقل
نسبته عن واحد في المائة.

خفف قبض النفقات الزراعية. قالت السياسة القطنية المستدامة
للحكومة أن أهم العوامل في تكاليف الانتجاج هي إيجار الأراضي وأثمان البذور
والسياد ونفقات الري وأثمان الماشية والآلات وأجور العمال تكملت عن
كل عام من هذه العوامل محاولة إيجاد السبيل المؤدي إلى تقليل هذه
النفقات.

وقد تكملت عن إيجار الأراضي بما لا يزيد عليه في الدقة وحسن السبل
التي اقترحها والواقع أن الأزمة التي نحن فيها كافية بتتنظيم المعاينة بين المالك
والمستأجر إلى حد بعيد وعلى المالك أن يواجه الحقيقة فكيف ومستترويج.
لقد كان المالك يقدر الإيجار على أساس ممن الفدان وأن ربعه من رأس
مالة يجب أن لا يقل عن ربع رأس مال المستثمر في الأسهم وفقارات.
أما الآن وقد انشئ رأس مالة إلى 60٪ أو أقل من ذلك في بعض الحالات فعليه أن يقدر ربحه من الإيجار على هذا الأساس.
أما المالك الذين يهمون الفلاح بأنه من القطن سيرفع ليزيدوا له استئجار أراضيه بقيمة باهظة انتظاراً للربح الموهوم فشلهم كمثل المراين سواء سواء وليس ما ذكرته ينفع طبعاً من العمل على النسبية بين المالك والمستأجر في هذا العام لأنني أتكلم عن السياسة الزراعية الداعمة.
أما ما أشاره إليه المذكورة في سبيل تخفيف نفقات الري وأجور العال ونحن البور فليس مجرد ولا أظن أن في الاستطاعة العمل على تحقيقها من طريق مباشر تخفيفاً نسبياً ولي تسير في أسعاره تبعاً لأسعار القطن حتى الآن بل إنني أتوقع زادته في الأجور كما عملنا على حماية محاصيلنا الغذائية برفع التعريفة الجمركية.
والذي يبدو لي هو أن هناك سبيل واحد لمساعدة الفلاح مساعدة جدية من هذه الناحية وذلك بتوفير الماشية له بنية كافية.
والماشية كما نعلم هي أسهل مصنع لأحسن وأرخص سماد والمفيض الأول للفلاح لأجادة خدمة الأرض علاوة على أنها أرخص مطع استيراد أجود الأغذية من لين وجب Estate.
أن توفير الماشية للفلاح هو سبيل الوحيد لوفرة الإنتاج إذا كان هناك زيادة مستمر وسهل الوحيد لتخفيف النفقات الزراعية كما وأنه سبيل الوحيد الذي يمكن عمله في الوقت الحاضر لرفعة الفلاح وسعادة
والدعاية لتنمية الاصلاحية لا تكون كلامًا بل يجب أن تقتصر بما يضمن التنفيذ والنجاح وفي هذه الناحية أرجو عرض النقط الآتية:

(1) جاء في مشروع تأسيس البنك الزراعي أنه سيقوم بتقديم سلفيات لأجل لا يزيد عن عشر سنوات لشراء الآلات الزراعية أو الماشية أو لاصلاح الأرض بحفر الترع والمصارف وعلى هذا الأساس أريد من البنك باشتراؤه من الجهات المختلفة وضع مشروع واسع النطاق يسهل على صغار الزراع اقتناها الماشية تسهيلًا يؤدي إلى مساعدة عددها لليهود آنا على تجربة من أن هذا العمل أجرى بكثير من التسليف لاحتياجات الزراعة والبضائع ب) أن يعمل البنك بنفذه لائيجاد شركة للتأمين على الماشية التي تشترى من سلف البنك ونظام التأمين على الماشية في الوقت الحاضر قد عم معظم المالك الزراعي وهو من أهم السبل لتشجيع على اقتنائها.

(ج) ومن واجب الهيئات الزراعية المختلفة كقسم الطاب البترولي والكمبيوتر أن يعمل بالاشتراك لاقتراح عقارات متنوعة يشرف الفلاح بخصوصها إذا قوبلت بتفاؤل الماشية في الوقت الحاضر.

(د) وتشجيعا لتربية العجل في موسم البرسم يحسن منع استيراد الماشية لمدة شهرين بعد انتهاء الموسم حتى لا يكون الوارد من الخارج في هذه الفترة سببا لصعوبة التصرف.

انجاحُ أوفر كمّى ممكّنٍ - قالت المذكرة أت سياستنا فيها يختص بخبرة الأشتياج يجب أن ترجم إلى أوفر كمية ممكّنة من الأقطان ذات الاستعمال السائد. وأبدعته بقوله أننا لو تمكننا بعد اتفاق مشروع الرى
الكبرى من أن تنتج أثيو ثمانية مليونا من القطن أو أكثر فان الثروة الأهلية تزيد زيادة محسوسة حتى ولو بيع القطن من تلك الأقطان بعض لا يربو الإقليل على أسعار القطن الأمريكي.

ثم قال لهم هناك طريقة أخرى لمواجهة المنافسة العالمية المتزايدة إلا طريقة الأخذ بمبدأ الانتاج الكبير ويجب أن يربح عن الأذهان أن سعر القطن هو كل شيء فان مقياس الايرادات الأهلية من القطن هو مقدار الإنتاج مضروب في السعر.

وكلما قال تلمذة الرجاء أن التسهيل بزيادة إنتاج الحبوب على حساب القطن يختلف نظرية من أبسط النظريات الاقتصادية المعروفة وهي النظرية القائلة بأنه خير لكل قطر أن ينتج المحاصيل التي يمتاز بانتاجها ويشتري بها يحصل عليه من أثراك الأصناف التي يمتاز بها الأقطار الأخرى.

هكذا تقول سياستنا القطنية الدائمة ونحن نسلم بأنه لا خلاف بين الاقتصاديين في النظرية الأخيرة على شريطة أن يكون المنى الواضح من هذه النظرية هو أن النموذج المحاصيل التي يمتاز أحد الأقطار بإنتاجها هي المحاصيل الأوفر ربحا بقطع النظر عن النوع والكثافة والا ما هو وجه المصلحة لقطر من الأقطار في إنتاج محصول معين يعطي أوفر الغلال إذا لم يكن أيرج المحاصيل التي يمكن لهذا القطر انتاجها.

لقد كان محصول القطن في مصر أكثر المحاصيل ربحا عند ما كانت أسعاره في مستوى يعوض على الزراع تكاليف انتاجه مع ربح يفوق الربح من زراعة محاصيل أخرى أما الآن فقد بلغت الأسعار حداً يستحيل أن
يَنْبِعُ عَلَى الْمَنْتَجِ جِهَدًا فَلِيْسَ مِنْ سَنَادِ الرَّأَي أنْ نَنْصُحُ الْزَرَاعَ بَالْتَوْسُعُ
فِي زَرَاعَةِ الْقَطْنِ.
وَأَذْكِرْهُمَا أَنَّ حُكْمَةَنَا قَدْ تَنُوبَتْ إِلَى الْخَطَا إِلَى الْخَطَا الَّذِيَ تَتَضَمِنُهُ الدَّعَاةُ
لِلْأَنْتَجُ أُوفِيَّة مِنْ الْقَطْنِ فَعمَدتْ فِي شَهْرِ نُوفُوْرِ سَنَةٌ 1930 أَيْ بُعْدَ
اِعْتِيَادِ سِيَاسَتُهُ الْقَطْنِيَّة بِشَهْرِ وَاحِدٍ إِلَى نَشْرِ بَنَانِ أُقْرَرُ مَجْلِسُ الْوَزَارَاءِ وَفِيِهِ تَوْجَهُ
الْحُكْمَةُ نَظَارُ أَسْحَابِ الْأَراْضِي وَالْزَرَاعُ إِلَى أَنْهَا رَغْبَةٌ فِي تَنْوُيُ الْمُحَايِلِ
وَزِيَادَةِ الْأَقْبَالِ عَلَى زَرَاعَةِ الْغَلَالِ سَتَمْثَلُ إِلَى رَفْعِ التَّعْرِيْفِ الْجَرْكِيَّة عَلَى الْقَمْحِ
وَالْدِيْقِ. وَغَيْرُ خَافٍ أَنَّ الْزَرَاعَةْ فِي مَسَاحَةِ الْقَمْحِ هِذَا الْعَامْ قَدْ قَالُهَا نَقْصٌ
كُبْرٌ فِي مَسَاحَةِ الْقَطْنِ. وَوَعَلَّمَ الْحُكْمَةُ وَالْحَالَةُ هِذِهِ يَنْفُقُ فِي نَتَآَجُهَا
كُبْرَاءَ عِامَّةُ إِلَى سِيَاسَةِ الطَّائِفِينَ تَنْقِيدُ المَسَاحَةِ الْقَطْنِيَّة مِثْلَ تَنْقِيدٍ تَمَامًا عَمَّا
جَاءَ تَنْقِيدُهَا بِسِيَاسَةِ الْقَطْنِيَّةِ الْمُسْتَدِنِيةِ.

نَنْصُحْنَا السِّيَاسَةِ الْقَطْنِيَّةِ الْمُسْتَدِنِيَّةِ بَالْأَخْدُ بِمِدَادِ الْأَنْتَجِ الْكِبْرِي. وَتَقْوَلُ
لَنَا أَنَّ مِقْيَاسِ الْإِرَادَ الْأَهْلِي مِنْ الْقَطْنُ هُوَ مَقْدَارُ الْأَنْتَجِ مَضْرُوًّا فَبِالْسَعْرِ
وَهَكَذَا أَصْبَحَتْ الْمِسْأَلَةُ حَسَابِيَّةً مِعَ أَنْهَا لَا تَسْتَقِيمُ دَوْنَ أَدْخُالِ عَامِلٍ أُخْرَ عَلَيْهَا.
لْتَكَوْنُ هَذَا أَنَّ مِقْيَاسِ الْإِرَادَ الْأَهْلِي مِنْ الْقَطْنُ هُوَ مَقْدَارُ الْأَنْتَجِ
مَضْرُوًّا فَبِالْسَعْرِ. بَاتَبِعًا لِتَكَالِيفِ الْأَنْتَجِ إذَا أَنَّ تَكَالِيفَ اِثْنَى عَشَرَ مُلَيْوُنَ
مِنْ الْقَناَطِرِ تَخْتَافِ عَنْ تَكَالِيفِ اِثْنَى عَشَرَ مُلَيْوُنَ قَنْتَارٍ
أَنَّ الْبَحْثَ فِي اِثْنَى عَشَرَ مُلَيْوُنَ الْقَطْنِ سَوَاءَ مِنْ حِيْثُ جَلْسَةُ الْأَنْتَجِ. أَوْ
مُتوَسِّطُ مَحْصُولُ الْقَطْنِ وَانْ. كَانَتْ لَهُ لَا لَغَةٌ خَاصَّةٌ اَلَّتِي نَعْمِلُ أَنْهَا مِنْ جَهَةِ
أُخْرَى لَا يَكُنْ لَهُ أَنْ يَكُنْ جُزِئًا غَيْرَ مُنْفَصِلٍ عَنْ بَحْثِ الْأَنْتَجِ الْزَرَاعِيِّ الْعَامِ
أن مصر التي انتجت من القمح في سنة 1936 ما يبلغ منه حسب سعر 30 أغسطس الماضي بمائة ملايين ونصف جنيه ومن الأرز 2 ملايين و700 ألف جنيه ومن العدس والقمح والشعير نحو ستة ملايين من الجنيهات ومصر هذه التي يقدر محصول قطرتها في سنة 1936 (وهو أكبر محصول عرفته في تاريخها) بحو 376 مليوناً و700 ألف جنيه حسب سعر يوم 19 أغسطس الماضي. مصر hereby يجب أن يعنى رجال زراعتها بالأنتاج الزراعي عموماً وضمن نصيب أعينهم قاعدة واحدة هو العمل للحصول على أورفة ما يمكن الحصول عليه من الربح وليكن مقياس أبرادها الأهلية من الزراعة هو مقدار الربح من الفدان مضروباً في المساحات واذا كان انتاج القطن قد بلغ القمة أو يكاد فالأجال واسع جداً للعمل على زيادة الأنتاج في المحاصيل الأخرى. انني لا أريد التعرض في الوقت الحاضر لما يمكن عمله مستقبلاً وما ينتظر أن تجنيه مصر من زراعة الخضر والفاكهة وعن سكانون في هذا السبيل قدر طاقتنا ولكني أتكلم عن ثلث مساحة القطر التي اعتمدت زراعتها قطناء والتي جعلتنا نؤمن في الماضي القريب جداً بضرورة العمل لزيادة متوسط محصول الفدان من القطن مع أنتاج أكبر كمية ممكنة منه. أما الآن وعلى أساس مقياس الإبراد الأهلية الذي ننصده به وهو الحصول على أقصى الربح من الفدان بقطع النظر عن نوع الزراعة فثبت واجبنا ببحث أقصى الانتاج لسكل محصول في كل منطقة جزئية من مناطق الفلاح بمـ٩
القطر وعلى هذا الأساس نضع نظامًا لدورات زراعية متعددة خلتف المناطق بحيث تكون كل دورة أربع الدورات في منطقة معينة وعلى شرط أن لا يزيد محصولنا من الحبوب والقول عما يمكن استهلاكه وتصديره بربح أما المساحات السابقة فلا مناص من زراعتها قطنًا وقد أخذ الزراع فعلاً بهذه السياسة هذا العام.

بعد هذا الاستمرار فينا يختص بكمية الانتاج ترجع إلى جانب آخر من جوانب النظرية ذاتها فتبرز القائلين بها يصرفون بأن هذا الانتاج يجب أن يكون من الأقطان ذات الاستعمال السائد وأن هذا هو طريق زيادة الثروة الأهلية زيادة محوسسة حتى لو بيع القنطار من تلك الأقطان بسعر لا يربو إلا قليلاً على أسعار القطن الأمريكي.

هكذا تقول المذكرة والواقع يقول أن سعر القطن الآسيوي المصري في الوقت الحاضر لا يزيد إلا قليلاً جداً على سعر القطن الأمريكي ومع ذلك لم نستطيع تصريف محصولنا في الوقت الحاضر فكيف نبا إذا بلغ المحصول المليوناً من القطن ونعلم بما نقوله إذا سار الحال على هذا النموذج حتى تم مشاريع الرى الكبير مع العلم بأن العالم سيكون إذ ذلك قد خطأ خطوات واعدة نحو الأكثر من زراعة القطن وعندها تكون المنافسة أضعف بما على الآن.

حسم جدلاً ببدأ الانتاج الكبير فما الواجب لأن يكون هذا الانتاج من الأقطان ذات الاستعمال السائد وما ضرنا لو كان لنا السكر من الأنواع الطويلة التيلة ما دمنا نقبل بيعها بالسعار الذي يسمح لنا بمنافسة الفير.
قول المذكرة استناداً على أقوال جناب الدكتور بوزان مرزكان إذا انتجنا
خمسة عشر مليونًا من القطن الأشموني سيكون منيناً كل المناعة بسبب
الفرق بين هذا القطن والقطن الأمريكي وهذا الفارق يبلغ بين 20 و50٪.
من حيث مثابة التيلة ترى هل لو تيسر لنا بيع الأقطان الطويلة التيلة بثمان
الأشموني فهـل لا يكون مرزكان أ أكثر مناعة ثم يكون في إخراج هـذه
الأصناف بهذه الكثرة من الأغراض ما يضاعف المقطوعية من هذه الأصناف.
هل هناك من يمنع الغازلين من استعمال القطن الطويلة التيلة بدلًا
من القطن القصير التيلة إذا تساوي ممن النوعين وهلا يسكون انتاج القطن
الطويل التيلة والذي تمثى به مصر هو أحسن الخطط لتصريف ما ننتجه.
أظن أن النظرية صحيحة من الوجهة الصناعية فهل هي كذلك مث.
الوجهة الزراعية أن متوسط محصول الفدان من القطن السكارا يدض فقد
وصل إلى حالة يستحيل التوفيق بينها وبين ماندعو الية ولكن لا أشير بأن
يكون أثناجاً من السكارا يدض بل من قطن المعرض وحذاء 7 والهضة
والفوادى وغيرها من الأصناف الطويلة التيلة التي ستجد وهذه الأصناف
تتجد في بعض المناطق أكثر مما تجود فيها زراعة الأشموني في أسيوط بلغ
متوسط محصول الفدان من جيزة 74 و4 فناثاراً وكان متوسط
الأشموني 36 و5 فناثاراً وفي الغريية بلغ المتوسط 23 و4 فناثاراً من قطن
جيزة 7 و3 و3 و4 من المعرض وكان متوسط الأشموني 28 و3 فناثاراً وفي
الشرقية بلغ المتوسط من جيزة 7 و7 و4 فناثاراً ومن المعرض 8 و3 و
وكان متوسط الأشموني فيها 5 و3 فناثاراً وفي البجيرة بلغ متوسط القطن
الفؤادي 2004; قطرارو كان من الأشموني وح 3 قطرارو وواضح أن زراعه هذه الأصناف في بعض المديريات أربح من زراعه الأشموني حتى ولو تم تساوي ضمن الأشموني ونحن لا نتكبد في أنتاج الأصناف الطويلة التيلة أكثر مما نتكبد لانتاج القطن الأشموني.

والسؤال على مدار من السائل التي تستحق البحث من جديد.

تكبير زراعه السكالريدس عند مابنت مذكرة وزارة المالية
كمية الأنتاج وأصناف وصلت إلى القول بضرورة جعل أنتاج السكالريدس محدودا باحتياجات السوق وبناء المذكرة ما ارتأانه كفيلة بالوصول إلى هذه الأغلى على أساس تحديد المقطوعية بنحو مليون ونصف مليون قنطار. ورأت في أصابة السكالريدس بمرض الشلل في كثير من أنحاء القطر ما يؤيد انجازها. ولا أريد التوسع في البحث ولكنني أقول أن الصادر من السكالريدس لم ينقص في أتمن السنين عن 500 مليون قنطار. ولرجعنا إلى إحصائيات الخمس سنوات السابقة ووقفنا على الزائدة المضطردة في أنتاج الأصناف المختلفة للسكالريدس في السودان وأر زونا وغيرها لأدركنا أن المقطوعية العالمية في السكال تزيد كثيرا مما قدرت به. فذإ كانت صادراتنا السكالريدس قد نقصت في السنة الأخيرة إلى 200000 قنطار.

ذلك راجع للمنافسة العالمية والذكرة تقول لنا أن ليس هناك طريقة أخرى لمواجهة المناقصة العالمية المتزايدة إلا طريقة أخرى heb هذه الطرقية خاصة بالقطن الأشموني فقط.

ثم أت المذكرة تشير بوضوح إلى أصناف جديدة ستجعل محل
السكاليدس فماذا نخص السكاليدس بالتحديد في الوقت الذي زادت فيه مساحة هذه الأصناف أن المركز يلتخص في أن مساحة السكاليدس سنة 1930 لي أي قبل تحديد زراعته مضافا إليها الأصناف المبكرة كانت 47٪. بالنسبة إلى المساحة الكلية وفي هذا العام (1931) بلغت مساحتها مضافا إليها الأصناف الأخرى المبكرة ل 43٪. بالنسبة للمساحة الكلية ومن المفترض أن تزيد نسبة تلك الأصناف المبكرة للسكاليدس في العام المقبل إلى الضعف فأي دليل يقنعنا بعد ذلك بضرورة بقاء قانون التحديد؟

وفي تقرير المستر طود عن شهر يوليو الماضي يقول أن هناك نقص كبيرا هذا العام في المساحة المزروعة بالسكاليدس ولكن هذا النقص يدل على أن الأصناف الأخرى التي تنتج محصولا أكبر قد حلت محل السكليدس ومنع ذلك زيادة كبيرة في كمية المحصول. وهذا هو الواقع لأن مساحة الأصناف المبكرة للسكاليدس هذا العام بلغت 45 الف فدان ستنتج محصولا مقداره مليون وربع قطرة على التقرير فما الفائدة من تحديد السكليدس ونحن ننتج تيلته تحت أسماء أخرى. قد يقال أن زيادة هذه الأصناف أدت للتفكير في التقليل من انتاج السكليدس وهذا مردوخ عليه بأنه وإن كانت المنطقة المراد تحديدها تنتج أجود الرتب من صنف السكليدس فليس معنى ذلك أن السكليدس هو أكسب صنف زرع فيها وهناك أراض خارج منطقة السكليدس تنتج محصولا وافرا منه وزراعته فيها أكسب من زراعته غيره. وقد يقال أن زراعة الأصناف الأخرى غير مبرزة بالنسبة للمنطقة المحدودة لزراعة السكليدس وهذا صحيح ولنكن التحديد في ذاته يجعل الأميل
قوما لدى الزراع فتدهب بهم الظلمون إلى توقع التحسن في السعر ولذلك فإن التحديد سيفيرهم على زراعة السكاريدس. وهناك عيب آخر لهذا القانون فقد بلغني أن كثيرين جدًا من صغار الزراع عمدوا إلى تمكين زراعة حقوقهم المرتبة للقطن بزراعة أصناف أخرى فتجرى الزراع الذي يملك خمسة أفدنة وفي ترتيبه أن يزرع فداني ونصف فدان والذى لا يبيع له القانون تجاوز فداني من القطن السكاريدس يعد إلى زراعة نصف الفدان الباقى من البليون أو المرض أو المهبة وهكذا. والذي يتبعه الفلاح في الزراع هو البدء باستعمال تقاوي السكاريدس حتى إذا انتهت التقاوي ويبقى له ثلاثة خطوط أو أربعة عمدا إلى زراعتها من الأصناف الأخرى. وسيؤدي هذا النظام في الزراع الى اثلاف بزة السكاريدس في العام القادم مهما قيل أن نسبة التلقيح الطبيعي قليلة وهمكة ترون أن هذا القانون سيقضي على النتيجة التي وصلنا إليها من تنفيذ قانون مراقبة البرزة.

أما الحجة الخاصة بإجراء الشعل فلا يقام لها وزن بعد أن شهدت حقول من السكار هذا العام بلغت نسبة الإصابة فيها 90%. والأراضي التي لا يوجد فيها السكار بسبب اصابته بالشعل أو غيره سوف لا يستمر أصحابها في زراعته - فلماذا يفرض عليهم المتبع قانوناً؟ ولذكر جيدًا أن ما زرع من السكاريدس في سنة 1931 قد بلغ 97% من مجموع القطن المزروع بالقطر عمومًا فأين هذه النسبة مما كان عليه في العام الماضي؟ إنني أرجو أن يعاد النظر في هذا القانون لعل في الغالب إرادة من مجهود غير مشر.

هذا هو الرأى الذي بدأ في ضمته هذه المذكرة وعلو فيها أشرت إليه.

ما يستحق البحث. والله الموفق ٨